

إفاضة العوائد

[310] [الاشتغال بامر آخر مغاير له، ولا يحسن اعطاء قاعدة كلية لاجل مورد نادر. قلت: هذا إنما يصح إذا اعتبر المشكوك في القاعدة بعد الفراغ عن مجموع العمل، بلحاظ الخلل في بعض ما اعتبر فيه. وأما إذا اعتبر نفس ما اعتبر فيه من القيد أو الجزء، كما في قوله (عليه السلام) (كلما شككت فيه بعد ما تفرغ من صلاتك...) فليس هناك شك، حتى يكون أحدهما مسببا عن الآخر، بل علق الحكم في إحدى القاعدتين على الشك في الجزء أو القيد، بعد انقضاء المحل، وعلق في الأخرى عليه أيضا، بعد الفراغ عن مجموع العمل. وأما تطبيق القاعدة على الشك في بعض أفعال الوضوء كما في الموثقة، فتصحيحه إما بما أفاده شيخنا المرتضى قدس سره. وقد عرفت عدم ورود ما أورده عليه شيخنا الاستاذ دام بقاءه، وإما بأن يقال: إن المستفاد من الموثقة هو أن الشك في شيء من الوضوء بعد الوضوء لا يعتنى به، من جهة أنه من أفراد الشك في الشيء بعد التجاوز، ولا يستفاد منها ومن غيرها أن الشك في شيء من الوضوء قبل الفراغ عن أصل الوضوء يعتنى به، من جهة أنه شك في الشيء قبل التجاوز، بل يمكن أن يكون الشك قبل تمام الوضوء، مع كونه من أفراد الشك بعد المحل يعتنى به، لكون هذه القاعدة مختصة به إذلا منافاة بين بقاء فرد من أفراد الشك بعد المحل في باب الوضوء تحت القاعدة، وخروج الباقي. وحينئذ نقول ذكر القاعدة في الموثقة إنما هو من جهة الإجراء على الفرد الباقي، لا أنها تدل على أن الشك في باب الوضوء داخل تحت القاعدة من دون تخصيص أصلا. والحاصل أنه لم يظهر من الأخبار أن الاعتناء بالشك في جزء من = لغوية القاعدة الثانية، فإنه لو حكم على كل ما شك فيه - مما اعتبر في الصلاة قيدا وجزءا - بأنه لا اعتبار بالشك فيه بعد مضي محله، ولو لم يفرغ من الصلاة، فجعل الحكم له أيضا بعدم اعتبار شكه بعد الفراغ منها مما لا وجه له.]